الأمم المتحدة

A/67/394

الجمعية العامة

Distr.: General
26 September 2012
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والستون

البند ١٦ من جدول الأعمال

دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد

دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد وتقييم الآثار التي تتعرض لها التنمية نتيجة التفاوت

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدَّم هذا التقرير بشأن دور الأمم المتحدة في إقامة نظام إنساني عالمي جديد وتقييم الآثار التي تتعرض لها التنمية نتيجة التفاوت، عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٥/١٢٠. ويستعرض التقرير الاتجاهات الأخيرة في أوجه التفاوت وما تحدثه من آثار في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، استناداً إلى بحوث تحليلية وتجريبية حديثة في أسباب ذلك التفاوت. وقد اختُتم التقرير بعدد من التوصيات التي تستهدف التصدي للتفاوت على جميع المستويات، ولا سيما في إطار الأمم المتحدة، كي تكون بمثابة إسهام في الجهود الجارية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

251012 251012 12-52267 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولاً – مقدمة

١ – طُرِح للمرة الأولى مقترح إنشاء نظام إنساني عالمي جديد في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عُقد في كوبنهاغن عام ١٩٩٥. ويهدف النظام الإنساني العالمي الجديد إلى الترويج للنهوج المتعددة الأطراف المتبعة في حل المشاكل العالمية. وينصب التركيز على التنمية البشرية وعلى سد الفجوة القائمة بين الأغنياء والفقراء، وفيما بين البلدان وداخلها على حد سواء. وقد تردد صدى هذا التركيز في الرؤية المحورية للأهداف الإنمائية للألفية، وتحديداً في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي تبرز أهمية تحديد أهداف واضحة فيما يتعلق بالتصدي للتفاوت بهدف ضمان تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية منصفة ومستدامة. فالتفاوت في الدخل، وفي توزيع الأراضي، وفي إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية والبنية الأساسية، ما برح يشكل بالفعل حواجز رئيسية تحول دون تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. إلا أن الجهود الرامية إلى تحقيق تلك الأهداف لم تراع على نحو ملائم، في كثير من الأحيان، الأثر الذي تتعرض له التنمية الاقتصادية والاجتماعية نتيجة التفاوت.

٢ – ويقدِّم هذا التقرير تقييماً وجيزا للآثار التي تتعرض لها التنمية المستدامة نتيجة التفاوت. وجرى في التقرير استعراض الاتجاهات الأخيرة في أوجه التفاوت وأسبابها وما تحدثه من آثار في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فيما بين البلدان وداخلها على حد سواء. وليُستعرض في التقرير أيضاً الأعمال التي قامت بها منظومة الأمم المتحدة في مجال التفاوت على مدى العامين الماضيين، استجابةً للقلق المتزايد إزاء استمرار وجود فوارق كبيرة بين الأغنياء والفقراء، والآثار السلبية التي تحدثها تلك الفوارق في عملية الترويج للتنمية البشرية في جميع أنحاء العالم. وليُختتم التقرير بمجموعة من التوصيات بشأن السبل والوسائل الكفيلة بالتصدي للتفاوت على جميع المستويات، ولا سيما في إطار الأمم المتحدة، كي تكون بمثابة إسهام في الجهود الجارية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

ثانياً – الاتجاهات في أوجه التفاوت

٣ – أحرز العالم، في السنوات الثلاثين الماضية، تقدماً كبيراً في مجال الحد من الفقر المطلق الناجم عن انخفاض الدخل. وعلى الرغم من النمو السكاني، انخفض عدد السكان الذين يعيشون بدخل أقل من ١,٢٥ دولار يومياً، من ١,٩ بليون نسمة عام ١٩٨١ إلى أقل من ١,٣ بليون نسمة عام ٢٠٠٨، وانخفضت أيضاً النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون بدخل أقل من ١,٢٥ دولار يومياً على الصعيد العالمي، من ٥٢ في المائة إلى ٢٢ في المائة

خلال الفترة نفسها[١]. إلا أن التقدم المحرز في الحد من الفقر كان متباينا: فقد تركز النجاح في شرق آسيا، وبخاصة في الصين. أما في مناطق أخرى من العالم، من بينها أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والبلدان التي تشهد نزاعات، كان التقدم المحرز متباينا بقدر أكبر. ورغم انخفاض النسبة المئوية للفقراء بمعدل سنوي قدره ٦,٢ في المائة في شرق آسيا في الفترة بين عامي ١٩٨١ و ٢٠٠٨، فإن هذا المعدل لم ينخفض إلا بنسبة ٠,٣ في المائة سنوياً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومن ثم، فإن مستويات الدخل والاستهلاك لفئة السكان القابعة في أسفل سلم توزيع الدخل، شهدت زيادة وإنما بشكل غير متساو.

٤ - وحُدِّد خط الفقر، في كثير من البلدان المتقدمة النمو، كنسبة من الدخل القومي المتوسط أو من الدخل القومي الوسيط، وشُهِدت زيادة في معدلات الفقر. وقد أتاح تحديد خط الفقر كنسبة من الدخل المتوسط إظهار التزايد في تفاوت الدخل. وفي البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، زادت نسبة السكان الذين يعيشون على دخل أقل من ٥٠ في المائة من الدخل الوسيط بنسبة ١,٢ نقطة مئوية في الفترة بين منتصف الثمانينيات ومنتصف العقد الأول من الألفية[٢]. وفي الاتحاد الأوروبي، شهدت نسبة الذين يعيشون على دخل أقل من ٦٠ في المائة من الدخل الوسيط (بعد التحويلات الاجتماعية) زيادة في غالبية البلدان نتيجة استمرار ارتفاع معدلات البطالة في أعقاب الأزمة[٣].

٥ - ويتحدد قدر كبير من التفاوت بين الأفراد بحسب دولة الإقامة، بالنظر إلى الفوارق الكبيرة في نصيب الفرد من الدخل القومي. وقد أصبح متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي متباينا بشكل متزايد خلال القرن العشرين[٤]. وتباعدت الدخول بمعدل سريع فيما بين البلدان بين عامي ١٩٨٠ و ٢٠٠٠، قبل أن تعود إلى التقارب من عام ٢٠٠٠ فصاعداً، نتيجة لتحسن النمو الاقتصادي في البلدان النامية. إلا أنه حتى مع انخفاض درجة التفاوت بعد عام ٢٠٠٠، ظل معامل Gini لقياس درجة التفاوت بين البلدان أعلى عام ٢٠١٠ مما كان عليه في الثمانينيات.

---

(١) أداة البنك الدولي الإلكترونية لتحليل معدلات الفقر (PovcalNet).

(٢) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، Growing Unequal? Income Distribution and Poverty in OECD Countries (باريس، ٢٠٠٨).

(٣) اتجاهات البيانات المتعلقة بفئات السكان المعرضين لخطر الفقر مأخوذة عن قاعدة البيانات الإحصائية التي أعدها المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية (Eurostat) (الدخل، والإدماج الاجتماعي، وظروف المعيشة).

(٤) Branko Milanovic, *The Haves and the Have-Nots: A Brief and Idiosyncratic History of Global Inequality* (New York, Basic Books, (2011).

٦ - وما برح التفاوت في الدخل يتزايد في بلدان كثيرة في جميع أنحاء العالم بالرغم من انخفاض معدلات الفقر المطلق. وفي الفترة بين عام ١٩٩٠ وأواخر العقد الأول من الألفية، شهد حجم التفاوت في الدخل المتاح للتصرف فيه - أي الدخل بعد خصم الضرائب والتحويلات - زيادة في ٦٢ بلدا من أصل ١١٦ بلداً[٥]. وهذه البلدان موطن لحوالي ثلثي سكان العالم. وشهدت الغالبية العظمى من البلدان المتقدمة النمو زيادة في درجة التفاوت، وكذلك بعض الاقتصادات الناشئة الكبرى. واتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء ليس فحسب في بعض البلدان المتقدمة النمو، التي تعاني بالفعل من درجة عالية من التفاوت، مثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، بل أيضاً في بعض البلدان التي تنخفض فيها درجة التفاوت عادة، مثل بلدان الشمال الأوروبي وألمانيا. وشهدت الزيادة في تفاوت الدخل أسرع معدلاتها في أوروبا الشرقية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية إلى اقتصاد السوق.

٧ - وفي المكسيك وثماني دول أخرى في أمريكا اللاتينية، ارتفع مستوى التفاوت في الدخل خلال التسعينيات، وإنما انخفض بسرعة منذ عام ٢٠٠٠[٦]. وتراجعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء في معظم البلدان الأفريقية، بما في ذلك البلدان التي تعاني من تفاوت بالغ بالجنوب الأفريقي، مثل بوتسوانا وسوازيلند وليسوتو، باستثناء جنوب أفريقيا، حيث استمرت الفجوة في الاتساع بسرعة خلال فترة ما بعد الفصل العنصري، رغم استمرار النمو الاقتصادي والتوسع في برامج المساعدة الاجتماعية[٧].

---

(٥) يركز توصيف الاتجاهات الأخيرة في التفاوت، على الصعيد الإقليمي، على الفترة من عام ١٩٩٠ إلى أواخر العقد الأول من الألفية، وذلك لضمان أقصى تغطية وموثوقية للبيانات - على سبيل المثال، لا تتوافر بكثرة مؤشرات عن التفاوت في البلدان الشيوعية سابقاً في آسيا الوسطى وأوروبا الشرقية قبل عام ١٩٩٠؛ وحيثما توافرت تلك المؤشرات، تكون أخطاء القياس التقديرية مرتفعة نسبياً. وللاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر Frederick Solt، "Standardizing the World Income Inequality Database", Social Science Quarterly, vol. 90, No. 2 (June 2009). ويمكن الاطلاع على البيانات على: www.siuc.edu/~fsolt/swiid/swiid.html.

(٦) في المكسيك، تراجع معامل Gini من ٤٩,١ عام ٢٠٠٠ إلى مستوى قدره بـ ٤٣,٧ عام ٢٠١٠، وهو يعكس بذلك الزيادة في تفاوت الدخل التي وقعت خلال الثمانينيات وحتى عام ١٩٩٤. ويُعزى هذا التراجع إلى انخفاض الفوارق في الأجور، وإلى برامج المساعدات الاجتماعية (تحويلات من المالية العامة، أساساً من خلال برنامج Progresa/Oportunidades ''التقدم/الفرص'')، وإلى تحويلات المغتربين بقدر أقل.

(٧) Murray Leibbrandt and others, "Trends in South African income distribution and poverty since the fall of apartheid", OECD Social, Employment and Migration Working Papers, No. 101 (باريس، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠١٠).

٨ - وشهدت آسيا تقليدياً درجة أقل في التفاوت من المناطق النامية الأخرى، إلا أن التفاوت ازداد في ٢٠ بلدا من أصل ٢٨ بلداً في الفترة بين عام ١٩٩٠ وأواخر العقد الأول من الألفية. وكانت الصين أبرز تلك البلدان، حيث ارتفع معامل Gini من ٣٢,٢ عام ١٩٩٠ إلى ٤٣,٤ عام ٢٠٠٨، رغم النمو الاقتصادي القوي والانخفاض الملحوظ في معدلات الفقر. وزاد التفاوت أيضاً في الهند خلال هذه الفترة. وقد خفضت بعض البلدان في جنوب شرق آسيا، وهي تايلند والفلبين وماليزيا، مستوى التفاوت منذ منتصف التسعينيات.

٩ - وإجمالاً، ازداد التفاوت في البلدان والمناطق التي كانت تتمتع بمستويات منخفضة نسبياً من التفاوت في التسعينيات، وتراجع في بعض البلدان التي عانت، وما زالت تعاني، من مستويات عالية من التفاوت. إلا أن معدلات الزيادة كانت أقوى من معدلات الانخفاض. وعلاوة على ذلك، فإن الزيادة في التفاوت في الدخل حدثت أساساً لأن الأثرياء الأغنى ازدادوا ثراءً، في حين أن الحالة النسبية لأفقر القطاعات بين السكان لم تتحسن.

١٠ - وما زال التفاوت على الصعيد الدولي أعلى منه داخل البلدان في معظم الحالات. ويبين معامل Gini لقياس التفاوت في الدخل العالمي، والذي زاد من ٦٨,٤ عام ١٩٨٨ إلى ٧٠,٧ عام ٢٠٠٥، درجةً من التفاوت على الصعيد الدولي تفوق أي تفاوت في الدخل في أي بلد على حدة. وقد زادت حصة فئة العشرة في المائة الأغنى من بين سكان العالم من الدخل العالمي خلال الفترة نفسها، من حوالي ٥١,٥ في المائة إلى ٥٥,٥ في المائة[٨]. ورغم أن معدل النمو في البلدان المنخفضة الدخل كان أسرع من البلدان ذات الدخل المرتفع، ورغم تراجع التفاوت على الصعيد الدولي، فإن الفجوة المطلقة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي بين هاتين المجموعتين من البلدان زادت من ٥٢٥ ١٨ دولاراً عام ١٩٨٠ إلى ما يقرب من ٩٠٠ ٣٢ دولار عام ٢٠٠٧، قبل أن تتراجع قليلاً إلى ٠٠٠ ٣٢ دولار عام ٢٠١٠[٩]. ولم يتضح بعد كيف ستؤثر تبعات الأزمات العالمية في هذا الاتجاه الذي بزغ في الآونة الأخيرة. أما الفجوة المطلقة بين نصيب الفرد من الدخل في البلدان ذات الدخل المنخفض وبلدان الشريحة العليا من الدخل المتوسط خلال الفترة، فقد زادت من حوالي ٠٠٠ ٣ دولار عام ١٩٨٠ إلى ٦٠٠ ٧ دولار عام ٢٠١٠.

---

(٨) Branco Milanovic, “Global inequality recalculated and updated: the effect of new PPP estimates on global inequality and 2005 estimates”, The Journal of Economic Inequality, vol. 10, No. 1 (آذار/مارس ٢٠١٢).

(٩) حسابات مبنية على بيانات متعلقة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (معدل وفقاً لتعادل القوة الشرائية، بالأسعار الثابتة للدولار الدولي في عام ٢٠٠٥) من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية، متاحة على: http://databank.worldbank.org/ddp/home.do (تم الاطلاع عليها في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٢).

١١ - وما برحت الفوارق في توزيع الثروة العالمية أعلى من الفوارق في الدخل. وقد قام ديفيز وآخرون[١٠] بجهد كبير جمعوا من خلاله بيانات يمكن مقارنتها فيما بين البلدان، وقدروا قيمة معامل Gini لقياس الثروة في العالم بمقدار ٨٠ عام ٢٠٠٠[١١] (باستخدام معدلات معدلة وفقاً لتعادل القوة الشرائية). وقد حازت فئة العشرة في المائة الأغنى من بين سكان العالم على نسبة ٧١ في المائة من الثروة في التاريخ نفسه تقريبا - مقابل ٥٥,٥ في المائة من الدخل - وحازت فئة الواحد في المائة الأغنى في العالم على نسبة ٣٢ في المائة من الثروة. ويعيش ما يقرب من ٩٠ في المائة من البالغين من فئة الواحد في المائة الأغنى في العالم بالبلدان المتقدمة النمو، منهم ٣٧ في المائة في الولايات المتحدة وحدها، التي ضمت، عام ٢٠٠٠، نسبة ٥ في المائة من سكان العالم. ويعيش في أفريقيا ما يقرب من ٣٠ في المائة من السكان من فئة العشرة في المائة الأقل غنى في العالم، وهي منطقة ضمت ١٣ في المائة من سكان العالم.

١٢ - وإجمالاً، فإن معدلات الفقر المطلق الناجم عن انخفاض الدخل تراجعت في العقود الثلاثة الماضية، بدرجة كبيرة من التباين، في حين ازدادت معدلات الفقر النسبي (التفاوت في الدخل). وما برحت الفجوة في الدخل المطلق بين البلدان ذات الدخل المرتفع وذات الدخل المنخفض آخذة في الاتساع، في حين أن الفوارق النسبية في الدخل فيما بين البلدان، لدى ترجيح دخل كل بلد مقابل عدد سكانه، آخذ في الانخفاض. أما الفوارق في الدخل وفي الثروة على الصعيد العالمي فهي أكبر من تلك الموجودة داخل أي بلد من البلدان، وهي ليست في سبيلها إلى الانخفاض.

---

(١٠) James B. Davies and others, “The world distribution of household wealth” (International Association for Research in Income and Wealth, (2006).

(١١) المرجع نفسه، الجدول ١١ (ب). واستندت التقديرات إلى قيمة الثروة بدولارات الولايات المتحدة، ومن ثم لم يمكن مقارنتها بالكامل بمعامل Gini لقياس التفاوت في الدخل الذي توصل إليه ميلانوفيتش والمستند إلى الدولارات الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، فرغم أن الأعمال اللاحقة التي أصدرها ديفيز وآخرون (٢٠٠٧ و ٢٠٠٨) كانت الأحدث والأشمل حتى الوقت الراهن، فإن مصادر البيانات (عمليات مسح الأسر المعيشية في بعض الحالات، وسجلات الضرائب في حالات أخرى)، والوحدة الاقتصادية المستخدمة في التحليل (الأسر أو الأفراد أو البالغون، تبعاً للبلد)، ونوعية البيانات، أثرت في نوعية التقديرات، وبخاصة نوعية معامل Gini، الذي يستلزم توافر بيانات كاملة النطاق عن الثروة. واعترف المؤلفون بأن تقديرات حصص الفئة الأغنى في العالم أقل مما يجب.

ثالثا – أسباب التفاوت

١٣ – في العقود الأخيرة، وحتى بداية الأزمات الاقتصادية والمالية في عام ٢٠٠٧، أسهم تزايد التكامل الاقتصادي العالمي في تحقيق نمو اقتصادي قوي، مصحوباً بمزيد من الفرص والفوائد للكثيرين. غير أنه، في حين ارتبطت عولمة التجارة بخفض درجة التفاوت في الدخل، فإن العولمة المالية، ولا سيما الاستثمارات المباشرة الأجنبية، قد ارتبطت بزيادة في درجة التفاوت في الدخل. وفي السنوات الأخيرة، مثَّل إلغاء القيود المالية وسرعة زيادة تدفقات رأس المال الدولية المصدرين الرئيسيين اللذين شكلا التكامل الاقتصادي العالمي. وأصبحت الأسواق والمؤسسات المالية هي المهيمنة على الاقتصاد الحقيقي بدلاً من أن تكون في خدمته، مما أدى إلى تشويه التجارة والاستثمار، ورفع مستويات التفاوت، وشكل ذلك تهديدا لاستقرار النظام الاقتصادي[١٢]. واتسمت هذه الفترة بعولمة تطغى عليها المصالح المالية ونمو لا يوجد فرص العمل: ففي حين نمت القطاعات المالية في البلدان المتقدمة النمو على نحو سريع، لم يأتِ هذا النمو الاقتصادي في كثير من الأحيان مصحوبا بالنمو المناظر المرتقب في الوظائف. وبدلاً عن ذلك، ظل العمل مركزا في القطاع غير رسمي وأصبح أكثر مرونة بالنسبة للكثيرين، وتقلص تمثيل الاتحادات العمالية، وانتاب أنظمة العمل الوهن وتعرض موقف العمال التفاوضي للضعف في خضم المنافسة العالمية من أجل اجتذاب رؤوس الأموال.

١٤ – وتوجد أدلة على أن العولمة المالية أسهمت، جزئيا، في تزايد التفاوت في الدخل، وذلك بسبب تكرار وقوع الأزمات الناجمة عن زيادة المخاطر. وقد أدى انتقال هذه الصدمات عن طريق قنوات شهدت انخفاضا في التجارة والاستثمار والتدفقات المالية إلى تفاقم أوجه التفاوت، وأحدث ذلك آثارا سلبية في النتائج الاجتماعية المرجوة. علاوة على ذلك، كان الأرجح في أثناء مرحلة التعافي بعد انتهاء الأزمات، هو قيام أرباب العمل والعمال بإعادة التفاوض بشأن شروط العمل. ونظرا إلى أن الأزمة اتجهت نحو وضع أصحاب العمل في وضع تفاوضي أقوى، فقد ساعد ذلك على إبقاء الأجور منخفضة. وكان التعافي أيضا غير متكافئ: فقد تحمل العمال وقطاعات الأعمال الصغيرة عبء التكاليف، وأصبحت الشركات الكبرى هي الرابحة في الأزمة[١٣]. وقد تفاقمت التأثيرات السلبية التي أحدثتها تلك الأزمات في العمالة والدخل في العقود الثلاثة الماضية، وذلك بسبب

(١٢) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقرير الأمين العام للأونكتاد المقدم إلى الدورة الثالثة عشرة للأونكتاد بشأن العولمة التي تقودها التنمية: نحو مسارات التنمية المستدامة والشاملة للجميع (UNCTAD (XIII)/1).

(١٣) Joseph E. Stiglitz, *The Price of Inequality: How Today's Divided Society Endangers Our Future* (New York, W.W. Norton & Company, (2012)

اتباع سياسات الاقتصاد الكلي المقيدة للغاية والمسايرة للدورات الاقتصادية والرامية إلى الإبقاء على معدلات التضخم عند مستوى منخفض جداً. وأسهم انعدام الحماية الاجتماعية الكافية أيضا في زيادة انعدام الأمن الاقتصادي ووجود التفاوت.

١٥ - كما أسهم أيضا التقدم التكنولوجي في حدوث التفاوت، وذلك بزيادة أجور أصحاب المهارات العالية، حيث أدت العولمة إلى خفض أجور اليد العاملة غير الماهرة، مما يؤكد على الحاجة الماسة إلى التوسع في مجالي التعليم والتدريب، وكذلك نقل التكنولوجيا، لمعالجة تنامي حدة التفاوت. وكان أثر التقدم التكنولوجي، في ما بين البلدان النامية، أقوى في آسيا عنه في أمريكا اللاتينية، مما يعكس زيادة حصة الصناعة التحويلية التي تستعمل التكنولوجيا بكثافة في آسيا. وتواجه آسيا ضغطاً شديدا يفضي إلى اتساع الفجوة في الأجور بين اليد العاملة الماهرة وغير الماهرة. وأدت وفرة اليد العاملة مقارنة برأس المال، إلى خفض معدلات الأجور، مما أسهم أيضا في انخفاض حصة اليد العاملة من الدخل في البلدان النامية في آسيا. وكانت هناك مساواة أقل في توزيع رأس المال، مما أسهم في ارتفاع درجة التفاوت. وفي كثير من البلدان، يمكن تفسير ما يقرب من ٢٥ إلى ٣٥ في المائة من مجموع حالات التفاوت في الدخل بوجود اختلافات في الموارد البشرية والمهارات[١٤]. وقد أظهرت دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية[١٥] أن ارتفاع درجة التفاوت مرتبط بعوامل اقتصادية مثل التحولات في الطلب على العمالة الماهرة نتيجة تطبيق التكنولوجيا، وفي الاستثمار الأجنبي المباشر، ورفع القيود عن التعريفات الجمركية. وثمة أمر جوهري، هو أن الدراسة ذاتها خلصت إلى نتيجة مفادها أن الموارد البشرية، التي تقاس بعدد سنوات التعليم، قد خفضت حدة التفاوت.

١٦ - إن التمكين للشعوب كي يشاركوا مشاركةً كاملةً في الاقتصاد العالمي ويحصنوا أنفسهم من آثار الأزمات، من خلال الحماية الاجتماعية والاستثمار في رأس المال البشري وتشجيع وجود العمالة الكاملة والعمل اللائق عن طريق اتباع سياسات سوق العمل النشطة، من شأنه التصدي لبعض الأسباب الجذرية المفضية إلى التفاوت. وبوسع زيادة فرص العمل ذات الإنتاجية العالية في البلدان النامية عن طريق الاستثمار في التنمية الزراعية وتشجيع نقل التكنولوجيا المساعدة كذلك على مواصلة تقليص الفجوة في الدخل القائمة على أساس المهارات. وإضافة إلى ذلك، ثبت أن اتباع سياسات إعادة التوزيع وفرض

(١٤) مصرف التنمية الآسيوي، آفاق التنمية الآسيوية لعام ٢٠١٢، التصدي لتزايد التفاوت في آسيا (مانيلا ٢٠١٢).

(١٥) منظمة العمل الدولية، تقرير عالم العمل لعام ٢٠٠٨: أوجه التفاوت في الدخل في عصر العولمة المالية (جنيف، ٢٠٠٨).

ضرائب تصاعدية يُؤدي إلى تخفيف حدة التفاوت. وأخيراً، فإن الترويج للنمو الاقتصادي الجامع عن طريق زيادة الاتساق في سياسات الاقتصاد الكلي على الصعيد الدولي، وتحديدا، معالجة الأنظمة المالية والاستعاضة عن السياسات المسايرة للدورات الاقتصادية بسياسات معاكسة للدورات الاقتصادية، سيساعد على معالجة الأسباب الهيكلية المفضية إلى التفاوت.

رابعا – الآثار التي تتعرض لها التنمية الاقتصادية والاجتماعية نتيجة التفاوت

١٧ – يؤدي ارتفاع درجة التفاوت إلى تقليل الأثر الذي يحدثه النمو الاقتصادي في الحد من الفقر. ويرتبط هذا الأمر أيضا بانخفاض التماسك والثقة على الصعيد الاجتماعي، وزيادة عدم الاستقرار والنزاعات. ويفضي ارتفاع درجة التفاوت في الدخل إلى صعوبة مشاركة الفقراء في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وما لم يتم التصدي بإحكام لمسألة التفاوت على الصعيدين الوطني والدولي، فإن الاستفادة من التنمية إما أن تظل حكرا على قطاعات معينة من السكان وإما أن تتباطأ بمجملها.

١٨ – وتتمثل إحدى الطرق الهامة التي تؤثر بها مسألة التفاوت في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في توارث الحرمان من جيل إلى آخر. فقد أظهرت مجموعة كبيرة من الأبحاث عن ارتباط الخلفية الاجتماعية – الاقتصادية لعائلة ما ارتباطاً وثيقا بما يحققه أفراد هذه العائلة من نتائج في وقت لاحق من حياتهم. فالحرمان يعوق قدرة الفئات الأكثر فقرا على الاستفادة من الفرص المتاحة، في حين تملك الفئات الميسورة الحال القدرة على حماية وضعها الراهن ونقله إلى الجيل التالي. وحيثما كانت درجة التفاوت مرتفعة، كان الأثرياء أقدر على الاستثمار في تعليم أبنائهم ورفع مستوى ما سيحصلون عليه من أجور من خلال ما لديهم من نفوذ في العمليات السياسية والإجراءات المؤسسية.

١٩ – وربما يكون تأثير خلفية العائلة فيما يحققه أفرادها من تحصيل علمي نتاج عوامل كثيرة، تشمل التمييز، وتربية الطفل، واستثمار الأبوين في تعليم أبنائهما، ورأس المال الاجتماعي، والتعليم. إذ إن نجاح الأبوين وثراءهما وارتفاع مستوى تعليمهما يجعلهما في وضع أفضل يكفل حصول أطفالهم على أفضل تعليم، سواء كان ذلك بالإنفاق على تعليمهم في مدارس خاصة أو بالعيش والسكن في أحياء توجد بها أفضل المدارس. وعلى العكس من ذلك، فالأسر الفقيرة لديها القليل الذي يمكن استثماره في تربية أطفالها، من الناحية المالية ومن حيث رأس المال الاجتماعي على حد سواء. ويؤدي الفصل المكاني دورا أيضا في هذا المجال، حيث إن الأسر الأكثر فقراً التي تقطن في المناطق النائية أو الريفية لديها فرص محدودة للغاية في الحصول على الرعاية الصحية والخدمات التعليمية والمياه الصالحة للشرب والمرافق الصحية وفرص العمل المربح.

٢٠ - ويؤدي ارتفاع درجة التفاوت في الدخل إلى إعاقة قدرة أطفال الأسر ذات الدخل المنخفض على الارتقاء في سلم الدخل في وقت لاحق من حياتهم. فقد أظهرت الأبحاث التي أُجريت عن مدى الانتقال بين مستويات الدخل من جيل لآخر، أن ارتفاع درجة التفاوت في الدخل يؤدي إلى انخفاض القدرة على الانتقال من وضع اقتصادي إلى آخر فيما بين الأجيال. وأظهرت البيانات المتاحة أن مؤشر مرونة انتقال مستوى الدخل من جيل إلى آخر، الذي يبدأ من صفر (انتقال تام من مستوى إلى آخر: عدم وجود علاقة بين دخل الأبناء والآباء) إلى واحد صحيح (الانتقال من مستوى إلى آخر: دخل الأبناء يحدده دخل الآباء)، عن مؤشر يتراوح من مستوى منخفض يصل إلى ٠,١٥ في الدانمرك إلى مستوى مرتفع يصل إلى ٠,٦٧ في بيرو. وفيما بين البلدان المتقدمة النمو، يميل المؤشر إلى أدنى حد له في بلدان الشمال الأوروبي وأعلى حد له في إيطاليا والمملكة المتحدة و الولايات المتحدة الأمريكية[١٦]. وفي البلدان النامية، تكون البيانات محدودة ولكن، عند توافرها، أظهرت أن مؤشر مرونة انتقال مستوى الدخل من جيل إلى آخر يميل إلى الارتفاع بدرجة كبيرة جدا عنه في البلدان المتقدمة النمو.

٢١ - وكانت البلدان التي لديها درجة أكبر من التفاوت تميل أيضا إلى أن يكون لديها قدرة أقل على الانتقال من مستوى إلى آخر[١٧]. ويُسهم المستوى الكلي للتنمية في جزء على الأقل من هذه العلاقة، حيث تؤدي التنمية الاقتصادية إلى إيجاد فرص للتعليم والعمل. وإضافة إلى ذلك، فقد أدى التفاوت ذاته إلى جعل الانتقال من مستوى إلى آخر أكثر صعوبة حيث تتسع الهوة بين الأسر ذات الدخل المنخفض وتلك ذات الدخل المرتفع. وعلاوة على ذلك، ففي المجتمعات التي تشهد درجة أعلى من التفاوت، يكون لدى الأغنياء حافز وفرصة أكبر بما يمكنهم من حماية وضعهم، ومن المرجح أن يفعلوا ذلك باستخدام ثرواتهم للتأثير في السياسات لصالحهم، مما يجعل الانتقال من مستوى إلى آخر أكثر صعوبة أمام الفئات المحرومة.

٢٢ - وفي حين أُجريت بحوث مفصلة واسعة النطاق بشأن مسألة الانتقال من مستوى اجتماعي - اقتصادي إلى آخر في البلدان الواقعة في المناطق الأكثر تقدما ونموا، لا يُعرف نسبيا سوى القليل عن القدرة على الانتقال من مستوى إلى آخر في ما بين الأجيال

---

(١٦) Miles Corak, "Inequality from generation to generation: the United States in comparison", in *The Economics of Inequality, Poverty, and Discrimination in the 21st Century*, Robert Rycroft, ed. (ABC-CLIO, forthcoming).

(١٧) Dan Andrews and Andrew Leigh, "More inequality, less social mobility", *Applied Economics Letters*, vol. 16, No. 15 (2009).

بالبلدان النامية. ومع ذلك، فقد أسفرت التجارب عن تحديد أوجه ترابط قوية بين الوضع الاجتماعي – الاقتصادي لدى الآباء والأبناء في عدة بلدان[١٨]. أما العوامل التي أسهمت في حدوث تباينات في الانتقال من مستوى إلى آخر داخل هذه البلدان وفيما بينها فتشمل التفاوت في فرص الحصول على التعليم ونوعية التعليم[١٩]، وبنية التفاوت[٢٠]، والفجوة بين المهارات المرتبطة بالتقدم الصناعي، والتمييز فيما بين الفئات، والتباينات في السياسات العامة، ولا سيما فيما يخص الاستثمار في الأبناء[٢١].

٢٣ - ويتمثل أحد عوامل الانتقال من مستوى إلى آخر فيما بين الأجيال في استمرار وجود فوارق كبيرة فيما بين الفئات. إذ إن أفقر الفئات السكانية وأكثرها تعرضا للتهميش يكون لديها فرص أقل لتحسين وضعها الاجتماعي – الاقتصادي عن طريق النهوض بمستواها التعليمي، الأمر الذي يبرز أهمية تقديم دعم إضافي إلى الفئات المحرومة. وعلى سبيل المثال، فإن أوجه التفاوت الكبيرة بين المناطق الريفية والحضرية والتباينات فيما بين الفئات أسهمتا في تقليص الانتقال من مستوى اجتماعي – اقتصادي إلى آخر. وخلصت دراسة أُجريت عن الانتقال من مستوى تعليمي إلى آخر في الهند[٢٢] إلى نتيجة مفادها أن الانتقال من مستوى تعليمي إلى آخر فيما بين الأجيال يقل بشكل كبير فيما بين الفئات المحرومة

---

(١٨) انظر: Christopher E. Dunn, “The intergenerational transmission of lifetime earnings: evidence from Brazil”, *The B.E. Journal of Economic Analysis & Policy*, vol. 7, No. 2 (2007); Javier I. Nunez and Leslie Miranda, “Intergenerational income mobility in a less developed, high-inequality context: the case of Chile”, *The B.E. Journal of Economic Analysis & Policy*, vol. 10, No. 1 (2010); Nathan Grawe, “Intergenerational mobility for whom? The experience of high- and low-earning sons in international perspective”, in *Generational Income Mobility in North America and Europe*, Miles Corak, ed. (Cambridge, United Kingdom, Cambridge University Press, 2004); and Florencia Torche and Carlos Costa-Ribeiro, “Parental wealth and children's outcomes over the life-course in Brazil: a propensity score matching analysis”, *Research in Social Stratification and Mobility*, vol. 30, No. 1 (2012).

(١٩) Tom Hertz and others, “The inheritance of educational inequality: international comparisons and fifty-year trends”, *The B.E. Journal of Economic Analysis & Policy*, vol. 7, No. 2 (2007).

(٢٠) Anna Cristina d’Addio, “Intergenerational transmission of disadvantage: mobility or immobility across generations? A review of the evidence for OECD countries”, OECD Social, Employment and Migration Working Papers, No. 52 (Paris, OECD, 2007).

(٢١) Miles Corak, Lori J. Curtis and Shelley Phipps, “Economic mobility, family background, and the well-being of children in the United States and Canada”, in *Persistence, Privilege, and Parenting: The Comparative Study of Intergenerational Mobility*, Timothy M. Smeeding, Robert Erikson and Markus Jäntti, eds. (New York, Russell Sage Foundation, 2011).

(٢٢) Jhilam Ray and Rajarshi Majumder, “Educational and occupational mobility across generations in India: social and regional dimensions” (University Library of Munich, 2010).

والفئات المستبعدة. وفي جنوب أفريقيا، خلصت دراسة[٢٣] إلى أن الانتقال من مستوى إلى آخر فيما بين الأجيال لدى الأفارقة السود يقل عن مثيله لدى الأفارقة البيض، وأن أكثر الفئات فقراً تشهد قدرة على الانتقال من مستوى إلى آخر فيما بين الأجيال.

٢٤ - ويمكن الحد من انتقال الحرمان من جيل إلى آخر، وبالتالي الحد من الفقر وتقليص التفاوت، بالتوسع في إتاحة فرص الحصول على التعليم، ومنع التمييز، والاستثمار في توفير الرعاية الصحية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، والتوسع في توفير فرص العمل. إذ إن عملية فصل عنصر الحرمان الاقتصادي عن النتائج الاقتصادية في وقت مبكر من الحياة، عن طريق تخفيض أو إلغاء تكلفة الرعاية الصحية والتعليم، وكذلك تحسين البنية الأساسية والمرافق الصحية، يمكن أن تؤدي إلى زيادة الفرص المتاحة أمام الأطفال الأقل حظاً. وقد ثبت بالتجربة أن الإنفاق الحكومي على البرامج التي يستفيد منها الأطفال مرتبط بزيادة الفرص.

٢٥ - ويعد تمكين الشباب من الحصول بشكل منصف على المهارات الضرورية اللازمة للانخراط في سوق العمل عن طريق التعليم والتدريب أحد العوامل الرئيسية في زيادة الفرص؛ أما المكافآت التي تمنح للأفراد ذوي المهارات الأساسية في سوق العمل فهي عامل رئيسي آخر. وتُعتبر السياسات الرامية إلى دعم إيجاد العمل اللائق عنصر ضروري من عناصر زيادة الانتقال من مستوى إلى آخر فيما بين الأجيال. وينبغي أن تتوخى هذه السياسات تشجيع فرص الحصول على الوظائف استنادا إلى الجدارة الفردية، والحد من دور الاتصالات العائلية أو التمييز أو المحاباة في توزيع الوظائف.

٢٦ - ويقلل التفاوت في الدخل أيضا من التماسك الاجتماعي، وبخاصة عندما يدرك الناس أن المكافآت توزع بصورة غير عادلة. ويمكن أن يؤدي تصور الناس للتفاوت في الدخل على أنه عملية غير عادلة وزائدة عن الحد، إلى اندلاع احتجاجات ووقوع اضطرابات اجتماعية، مثل تلك التي شهدها العالم بأسره في السنوات الأخيرة. وتوجد علاقة سببية عبر البلدان بين التفاوت وارتكاب جرائم القتل: فقد أظهرت دراسة شملت ٣٣ بلدا أن انخفاض مستوى الثقة في المجتمعات التي تعاني من عدم المساواة يعد متغيرا هاما له علاقة بذلك[٢٤]. وخلصت دراسة أُجريت في الولايات المتحدة إلى نتيجة مفادها أن التماسك الاجتماعي، الذي يُقاس بمدى الثقة في المجتمع والانتماء إلى الجماعة، ما زال عاملاً وسيطا

(٢٣) Alain-Désiré Nimubona and Désiré Vencatachellum, “Intergenerational education mobility of black and white South Africans”, *Journal of Population Economics*, vol. 20, No. 1 (February 2007).

(٢٤) Frank J. Elgar and Nicole Aitken, “Income inequality, trust and homicide in 33 countries”, *The European Journal of Public Health*, vol. 21, No. 2 (April 2011)

هاما في مرحلة ما بعد السيطرة على حيازة الأسلحة النارية[٢٥]. وفي أوروبا، لوحظ حدوث زيادة في حالات الانتحار المتصلة بتفاقم مشكلة التفاوت والأزمة المالية الراهنة[٢٦].

٢٧ - وخلصت البحوث التي أُجريت مؤخرا باستخدام تقنيات التحليل المكاني إلى نتيجة مفادها أن الفئات الغنية والفقيرة على حد سواء، التي تعيش في مجتمعات تعاني من درجة عالية من عدم المساواة تنزع إلى النزاع العنيف بصورة أكبر من الفئات التي تقترب ثرواتها من متوسط الثروة الشائع في البلد. وعلاوة على ذلك، فقد تبين أن أوجه التفاوت الأفقي في الدخل بين المجموعات العرقية ذات الثقل السياسي وبين الدول تؤجج النزاعات العرقية القومية[٢٧].

٢٨ - ويمكن أن تفضي سياسات إعادة التوزيع إلى خفض التفاوت. وقد حققت البلدان المتقدمة النمو أعظم قدر من الإنصاف في توزيع الدخل، ومن ثم فهي تميل إلى امتلاك أمتن سياسات إعادة التوزيع، أما البلدان التي حققت أكبر قدر من عدم التكافؤ فكان لديها أضعف سياسات إعادة توزيع الدخل. ومن شأن تقديم الخدمات الاجتماعية صون السلام وخفض حجم المظالم من خلال رفع مستوى معيشة أقل الفئات رفاهة، ومن ثم زيادة الإدماج الاجتماعي. وبوسع الخدمات الاجتماعية الشاملة أن تسهم في التماسك الاجتماعي والسلام عن طريق كسب التأييد فيما بين القطاعات المحرومة بين السكان وخفض التفاوت. وخلصت دراسة لسلسلة زمنية جرت في الآونة الأخيرة على عدة صعد وطنية إلى أنه مع تزايد الاستثمار الحكومي في التعليم والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي، انخفض إلى حد بعيد احتمال نشوب نزاعات أهلية[٢٨]. وخلصت دراسة أخرى جرت بمناطق الحضر في الصين إلى أن الحرمان من الخدمات الاجتماعية يسهم في السخط الاجتماعي وأن تقديم تلك الخدمات على نحو شامل هو أفعل سياسية تتبع في تخفيف حدة المظالم[٢٩].

---

(٢٥) B. P. Kennedy and others, “Social capital, income inequality, and firearm violent crime”, *Social Science & Medicine*, vol. 47, No. 1 (July 1998).

(٢٦) انظر: Ariana Eunjung Cha, “‘Economic suicides’ shake Europe as financial crisis takes toll on mental health”, *Washington Post*, 14 August 2012.

(٢٧) Lars-Erik Cederman, Nils B. Weidmann and Kristian Skrede Gleditsch, “Horizontal inequalities and ethnonationalist civil war: a global comparison”, *American Political Science Review*, vol. 105, No. 3 (August 2011).

(٢٨) Zeynep Taydas and Dursun Peksen, “Can States buy peace? Social welfare spending and civil conflicts”, *Journal of Peace Research*, vol. 49, No. 2 (2012).

(٢٩) Lina Song and Simon Appleton, “Inequality and instability: an empirical investigation into social discontent in urban China”, University of Nottingham Research Paper, No. 2006/45 (2006).

٢٩ - وقد أُشير في تقرير الأهداف الإنمائية لعام ٢٠١٢ إلى أنه رغم المكاسب الباهرة التي تحققت عبر سنوات طوال، فإن التفاوت قد أدى إلى تقليص التقدم المحرز وإبطاء جوانب التقدم المحرز في بعض المجالات الرئيسية. فعلي سبيل المثال، رغم أن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى شهدت زيادة في حجم الشريحة السكانية التي تستعمل مصادرة مياه محسنة، من نسبة ٤٩ في المائة عام ١٩٩٠ إلى ٦١ في المائة عام ٢٠١٠، فإن هذا التقدم يخفي في طياته التباينات في الدخل. وخلص تحليل للبيانات الواردة من ٣٥ بلدا من بلدان منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى أن إمكانية الحصول على مصادرة المياه المحسنة تتباين ما بين ٩٤ في المائة فيما بين أغنى نسبة ٢٠ في المائة من سكان المناطق الحضرية، و ٣٤ في المائة فيما بين أفقر نسبة ٢٠ في المائة من سكان المناطق الريفية. وعلاوة على ذلك، ففي حين أن أغنى الطبقات بالمناطق الحضرية يتمتعون بإمكانية الحصول على المياه المحسنة بمعدلات قريبة من معدلات المناطق التي تشهد تقدما أكبر في النمو بالعالم، فإن أفقر الطبقات بالمناطق الريفية لا تتاح لهم إمكانية الحصول على المياه المحسنة إلا بمعدلات قريبة من معدلات المناطق النامية عموما[٣٠].

خامسا - التصدي للتفاوت داخل إطار الأمم المتحدة

٣٠ - منذ إجراء آخر مناقشة حول النظام الإنساني العالمي الجديد عام ٢٠١٠، أسهمت عدة مؤتمرات عقدتها الأمم المتحدة، وهيئات أخرى، وكذلك منظومة الأمم المتحدة ذاتها، في النهوض بالبحوث والحوار والجهود بخصوص موضوع تزايد التفاوت، مما أدى إلى إبرازه في خطة التنمية العالمية. وسُلط الضوء على أهمية خفض حجم التفاوت سعيا إلى تحقيق التنمية المستدامة وذلك في الوثيقة الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي اختُتم في الآونة الأخيرة.

٣١ - وحدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من خلال استعراضه الوزاري السنوي، نماذج للنمو الاقتصادي تشجع على إيجاد الوظائف وهي نماذج مستدامة وجامعة ومنصفة. وعزز مؤتمر العمل الدولي توافق الآراء بصدد الحماية الاجتماعية باعتماد معيار دولي جديد للعمل يتوخى توفير حد أدنى من الحماية الاجتماعية الأساسية للجميع. وقد جرى مناقشة تلك الإسهامات وغيرها أدناه.

(٣٠) *Millennium Development Goals Report 2012* (United Nations publication, Sales No. E.12.I.4).

١ - الأهداف الإنمائية المستدامة في إطار مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

٣٢ - تصدَّر، في السنوات الأخيرة، خفض التفاوت خطة التنمية الدولية. وفي مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الذي عقد في ريو دي جانيرو في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، جدد رؤساء الدول والحكومات التزامهم بالتنمية المستدامة وبكفالة الترويج لمستقبل اقتصادي واجتماعي يفضي إلى الاستدامة البيئية. وفي الوثيقة الختامية للمؤتمر المعنونة ''المستقبل الذي نريده'' (قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق)، أكد من جديد قادة العالم أن القضاء على الفقر هو أكبر تحد عالمي يواجه العالم، وأنه شرط ضروري من شروط التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، أكدوا من جديد الحاجة إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال وسائل منها الترويج للنمو الاقتصادي المستدام والجامع والمنصف، وتهيئة فرص أعظم أمام الجميع، وخفض حدة التفاوت، وتشجيع التنمية والإدماج في المجتمع بإنصاف. وفي معرض الإقرار بأن الناس هم محور الاهتمام في التنمية المستدامة، أعلن قادة العالم الالتزام بالعمل معا على الترويج للنمو الاقتصادي المستدام والجامع، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة.

٣٣ - وخلال المؤتمر، أقر قادة العالمي أيضا بأهمية الديمقراطية، والحوكمة الرشيدة، وسيادة القانون على كل من الصعيد الوطني والدولي في تحقيق التنمية المستدامة، بما يشمل تحقيق نمو اقتصادي مستدام وجامع. وذكروا أن وجود المؤسسات الفعالة التي يؤخذ فيها بالمساءلة والشفافية والديمقراطية عنصر ضروري من عناصر تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، أكد من جديد المشاركون التزامهم بترسيخ التعاون الدولي في مجال التصدي للتحديات الدائبة المتصلة بتحقيق التنمية لصالح الجميع، كما أكدوا من جديد الحاجة إلى الترويج للتكافؤ الاجتماعي.

٣٤ - وما برح أيضا التفاوت القائم بين البلدان أحد البنود البارزة في خطة التنمية الدولية. ففي الوثيقة الختامية، أقر قادة العالم بالحاجة إلى الإسراع بوتيرة التقدم نحو سد الفجوات القائمة في التنمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية من خلال تعزيز التعاون الدولي وكذلك مشاركة البلدان بشكل تام وفعال في اتخاذ القرارات على الصعيد العالمي. وكان التمويل والديون والتجارة ونقل التكنولوجيا، والابتكار، والأعمال الحرة، وبناء القدرات، والشفافية، والمساءلة من بين المجالات الرئيسية المحددة التي في حاجة إلى التعاون الدولي.

٣٥ - وفي الوثيقة ذاتها، عولجت كذلك مسألة التفاوت من منظور العمل. فقد أقر قادة العالم أن أناسا كثيرين، لا سيما الفقراء، يعتمدون اعتمادا مباشرا على النظم الأحيائية في الحصول على أرزاقهم، وأن من الضروري تهيئة فرص عمل كريمة لهم ومصادر للدخل تقلل

من التباينات في الدخل، وذلك بهدف القيام على نحو أفضل بالوفاء بما لديهم من احتياجات والتشجيع على استعمال الموارد الطبيعية بشكل مستدام.

٣٦ - وكان أيضا الإدماج الاجتماعي من العناصر البارزة في الوثيقة الختامية، فقد جرى تأكيد أن التنمية المستدامة يجب أن تكون جامعة وأن يكون الناس محور اهتمامها، والإقرار بأن المشاركة الجماهيرية الواسعة عنصر لا غنى عنه في الترويج لأهداف التنمية المستدامة وكفالة أن تكون تلك الأهداف مصدر إفادة للناس جميعا، بمن فيهم الشباب والأطفال، والشعوب الأصلية، والنساء، والمسنون، والمعوقون.

٢ - الاستعراض الوزاري السنوي الذي يجريه المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٣٧ - أُجري الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١٢ خلال الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢ التي عقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمقر الأمم المتحدة، حيث ركز على موضوع ”تعزيز القدرات الإنتاجية والعمالة وتوفير العمل اللائق من أجل القضاء على الفقر في سياق نمو اقتصادي شامل للجميع ومستدام ومنصف على جميع المستويات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية“. إن العمل اللائق وتعزيز القدرة الإنتاجية هما محوران من محاور القضاء على الفقر، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والتنمية المستدامة المنصفة والجامعة. وقد أدت الأزمتان الاقتصادية والمالية في العالم إلى تفاقم التحديات التي كانت قائمة من قبل أمام تحقيق العمالة الكاملة وكفالة العمل اللائق في البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء. ولذلك وفر الاستعراض الوزاري السنوي لعام ٢٠١٢ فرصة مهمة للمجلس مكنته من عرض نماذج النمو الاقتصادي التي تعزز إيجاد الوظائف، وهي نماذج مستدامة وجامعة ومنصفة ويمكن تعديلها بما يتلاءم مع الاحتياجات الخاصة لدى البلدان، مع العمل على الترويج للحماية الاجتماعية والحق في العمل.

٣٨ - وشدد الإعلان الوزاري المعتمد في الجزء الرفيع المستوى على أنه في حين أن الترويج للنمو الاقتصادي المستدام والجامع والمنصف عنصر ضروري من عناصر الإسراع بوتيرة التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن ذلك ليس كافيا وأن النمو ينبغي أن يمكِّن كل فرد، لا سيما الفقراء، من المشاركة في الفوائد المحققة من الفرص الاقتصادية، وأن يفضي إلى إيجاد الوظائف وفرص الدخل ، كما ينبغي إكماله برسم سياسات اجتماعية فعالة. وشدد الإعلان على الحاجة إلى ليس فحسب توفير الحماية الاجتماعية أمام جميع أفراد المجتمع، ولكن أيضا تشجيع النمو والمرونة والعدالة الاجتماعية والتماسك الاجتماعي، بما يشمل غير العاملين في قطاع الاقتصاد الرسمي.

٣٩ - وعُقدت أيضا اجتماعات إقليمية في إطار الأنشطة التحضيرية التي جرت دعما للاستعراض الوزاري السنوي[٣١]. فعلى سبيل المثال، عُقد اجتماع إقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مونتيفيديو يوم ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢ عن موضوع ''الإنتاجية والعمالة والحماية الاجتماعية''. وشملت النتائج المنبثقة عن الاجتماع توصيات تستهدف التصدي لتحديات العمالة على الصعيد الإقليمي من خلال إقامة حدود دنيا للحماية الاجتماعية تستهدف مواجهة التفاوت.

٣ - خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٤٠ - في أعقاب صدور الوثيقة الختامية عن الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية (قرار الجمعية العامة ٦٥/١)، أشار الأمين العام في تقريره المعنون ''التعجيل بالتقدم نحو الأهداف الإنمائية للألفية: خيارات للنمو المستمر والشامل وقضايا النهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥'' (A/66/126)، إلى أن التصدي لأوجه التفاوت هو محور من محاور إعلان الألفية بيد أنه لم يتلق التأكيد الكافي. وذكر أن خفض أوجه التفاوت بالنسبة للجنسين وشتى المواقع والجماعات العرقية وفئات الدخل يتعين أن يكون محورا من محاور خطة التنمية الجامعة، وأن ثمة حاجة إلى النظر، في إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، في إيجاد آليات فعالة يكون من شأنها خفض أوجه التفاوت.

٤ - مبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية

٤١ - أُعلنت مبادرة الحد الأدنى للحماية الاجتماعية عام ٢٠٠٩ كمبادرة من مبادرات الأمم المتحدة المشتركة التي تستهدف التصدي للأزمات، حيث شجعت على الإقرار بالحماية الاجتماعية كوسيلة من وسائل خفض حدة الفقر والتفاوت. وفي إطار الإقرار بأوجه الترابط المهمة بين مجالات الضمان الاجتماعي والعمالة والرعاية الصحية والتعليم والتغذية والإسكان والصرف الصحي، أدت الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية على الصعيد الوطني إلى الإسراع بوتيرة التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ومن بينها الأهداف الإنمائية للألفية. وأوضحت عدة دراسات أن وضع حد أدنى أساسي للتحويلات الاجتماعية أمر في حدود الطاقة لدى جميع البلدان على جميع مراحل التنمية الاقتصادية، رغم أن أقل البلدان نموا قد تكون في حاجة إلى مساعدة أولية من الجهات المانحة.

---

(٣١) للاطلاع على معلومات إضافية عن نتائج الاجتماعات الإقليمية انظر www.un.org/en/ecosoc/newfunct/amrregional2012.shtml.

٤٢ - وقد ثبت أن توسيع نطاق الحماية الاجتماعية عنصر مهم من عناصر تخفيف حدة التفاوت والفقر في طائفة من السياقات الوطنية في البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، اعتمد مؤتمر العمل الدولي معيارا جديدا من معايير العمل يتوخى وضع حد أدنى أساسي للحماية الاجتماعية لصالح الجميع من خلال توفير الرعاية الصحية وتأمين الحصول على الدخل. وفي التوصية رقم ٢٠٢ الصادرة عن منظمة العمل الدولية والمتعلقة بالحدود الدنيا للحماية الاجتماعية على الصعيد الوطني، أقر المؤتمر العام للمنظمة بأهمية الضمان الاجتماعي كوسيلة من وسائل منع وتقليل الفقر والتفاوت والاستبعاد الاجتماعي، وبدور شبكات الضمان الاجتماعي بوصفها عناصر تحدث توازنا تلقائيا إبان الأزمات. ووفرت التوصية توجيها للدول بخصوص إنشاء الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية وصونها باعتبارها عنصرا أساسيا من عناصر شبكات الضمان الاجتماعي الوطنية القائمة لديها.

٥ - البحوث في شتى أجزاء منظومة الأمم المتحدة

٤٣ - استجاب كثير من هيئات الأمم المتحدة وشركائها لتزايد الاهتمام بالتفاوت بالانخراط في إجراء البحوث التحليلية والتجريبية. ويرد أدناه وصف موجز للإسهامات المهمة في هذا المجال.

٤٤ - كرس مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية نسخة عام ٢٠١٢ من تقريره الرئيسي المعنون ''تقرير التجارة والتنمية'' لموضوع السياسات الرامية إلى تحقيق النمو الجامع والمتوازن.

٤٥ - وركز ''تقرير عالم العمل لعام ٢٠٠٨'' على أوجه التفاوت في الدخل في سياق العولمة. وكجزء من إجراءات متابعة إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، قدم المدير العام تقريرا عن التفاوت في سياق العمل إلى مؤتمر العمل الدولي عام ٢٠١١.

٤٦ - وأدرج معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية دراسة عن السياسات الاجتماعية إزاء التنمية الجامعة والمستدامة كمجال رئيسي في برنامج عمله لعام ٢٠١٠، وأصدر تقريره الرئيسي المعنون ''مكافحة الفقر والتفاوت''. وسعى المعهد من خلال تقريره إلى إيضاح سبب انتشار الفقر بين الناس والسبب وراء وجود أوجه التفاوت، وما يمكن عمله لتصحيح أوجه الظلم المذكورة.

٤٧ - ووفر البنك الدولي بيانات عالمية عن الفقر والتفاوت عن طريق أداة تحليل الفقر التي وضعها على شبكة الإنترنت. وإضافة إلى ذلك ركز عمله الأحدث عهدا على التفاوت في

الفرص المتاحة. وبوسع مؤشر الفرص الإنسانية الذي وُضع حديثا أن يظهر الوسائل التي يمكن أن تحدد بها الظروف التي يعيشها الأطفال الفرص التي سيحصلون عليها أثناء حياتهم مستقبلا. وكرس البنك الدولي أيضا نسختين من ''تقرير التنمية في العالم'' لموضوعي التفاوت والتنمية (٢٠٠٦)، والمساواة بين الجنسين والتنمية (٢٠١٢).

٤٨ - وكرس الفريق المعني بتقدم أفريقيا تقريره المعنون ''تقرير عن التقدم في أفريقيا لعام ٢٠١٢'' لمسائل الوظائف والعدالة والمساواة، وحذر من التهديد الذي يتعرض له النمو في أفريقيا بسبب التفاوت.

٤٩ - وركز تقرير ''رصد مدى توفير التعليم للجميع في العالم لعام ٢٠٠٩'' الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، الذي يتوخى رصد التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف توفير التعليم للجميع، على مدى أهمية الحوكمة في التغلب على التفاوت. ووضعت منظمة اليونسكو أيضا مؤشرا عن التفاوت في توفير التعليم للجميع، وبدأت في رصد التفاوت في توفير التعليم على مدار الزمن داخل البلدان.

٥٠ - ويتزايد الإقرار في الأعمال والبحوث التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بضرورة القضاء على أوجه التفاوت الصارخ بغية إيجاد عالم يتوافر فيه قدر أكبر من العدالة أمام الأطفال. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، نشرت منظمة اليونيسيف التقرير الذي تصدره عن ''التقدم المحرز من أجل الأطفال: تحقيق الأهداف الإنمائية بإنصاف''. وقدم التقرير دليلا دامغا يؤيد التركيز بقدر أرسخ على توفير المساواة للأطفال في إطار الدفع نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وخلصت دراسة أخرى أجرتها اليونيسيف ونُشرت عام ٢٠١٠ إلى أن اتباع نهج يركز على المساواة تجاه مسألة بقاء الطفل ونمائه هو أفضل الوسائل من الوجهة العملية وأفعلها من حيث التكلفة في الوفاء بالأرقام المستهدفة لصحة الطفل في الأهداف الإنمائية للألفية.

٥١ - وفي آب/أغسطس ٢٠١٢، أصدر برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية تقريرا جاء فيه أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء تتسع في معظم أجزاء أمريكا اللاتينية. وذكر التقرير أن إيرادات أغنى نسبة ٢٠ في المائة من السكان تزيد بمتوسط قدره ٢٠ مرة على إيرادات أفقر نسبة ٢٠ في المائة من السكان.

٥٢ - وأدرج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤشر التنمية البشرية المعدل حسب بيانات التفاوت، وذلك في تقريره المعنون ''تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠''. ويجري التعديل حسب درجة التفاوت داخل كل بعد من أبعاد مؤشر التنمية البشرية؛ حيث يقيِّم البرنامج الإنمائي بانتظام التفاوت بين الجنسين من خلال مؤشر التنمية البشرية المعدل حسب بيانات

الجنسين. وحدد ''تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥'' التفاوت الصارخ بين البلدان وداخلها باعتباره واحدا من الحواجز الرئيسية أمام إحراز تقدم صوب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٥٣ - ونشرت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة ''التقرير عن الحالة الاجتماعية في العالم لعام ٢٠٠٥'' الذي تناول ''مأزق التفاوت''. ومن المقرر نشر المجلد الثاني من التفاوت عام ٢٠١٣.

سادسا - الاستنتاجات والتوصيات

٥٤ - **في إطار الجهود المبذولة صوب خفض حدة الفقر والتفاوت والنهوض بتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية جامعة، ينبغي إيلاء اهتمام بتشجيع مشاركة جميع أفراد المجتمع والتمكين لهم.** كما ينبغي للحكومات أن تتصدى للأسباب الكامنة وراء التفاوت والتمييز والاستبعاد، وأن تتخذ التدابير الكفيلة بالتمكين للناس، لا سيما المنتمين إلى الفئات الاجتماعية المحرومة، كي يتسنى لهم المشاركة في عمليات اتخاذ القرار.

٥٥ - وتمثل العمالة المنتجة والعمل اللائق سبيلين أساسيين من سبل خفض حدة الفقر والتفاوت، وكذلك الوسيلتين الرئيسيتين صوب تحقيق نمو اقتصادي جامع ومنصف ومستدام. وينبغي أن تركز السياسات الاقتصادية الكلية والاجتماعية على إيجاد العمالة المنتجة والعمل اللائق. **وينبغي للحكومات أن تعمل، حسب الاقتضاء في سياقها الوطني، على تخصيص موارد إضافية يكون من شأنها إيجاد فرص العمالة اللازمة للفئات الاجتماعية المهمشة، والفئات القابعة في الطرف الأدنى في ترتيب توزيع الدخل التي تعاني أكثر من غيرها من انعدام فرص العمالة المنتجة والعمل اللائق.**

٥٦ - ومن شأن سياسات فرض الضرائب التصاعدية أن تؤدي دورا مهما في التصدي للتفاوت والفقر. **وقد ترغب الحكومات في دراسة وضع مزيج من ضرائب الدخل التصاعدية وإجراء تحويلات تفضي إلى إعادة توزيع واسعة النطاق تستهدف خفض حدة التفاوت في الدخل وما يحدثه من أثر في التنمية الاجتماعية.** إذ إن السياسات التي تدعم توسيع نطاق إمكانية الحصول على التمويل أمام الفقراء وأولئك القابعين في الطرف الأدنى بجدول توزيع الدخل تسهم في تعظيم فرص القدرة على تغيير الوضع الاقتصادي وخفض حدة التفاوت. **وقد ترغب الحكومات في دراسة توسيع نطاق إمكانية الحصول على التمويل الجامع، بوسائل منها على سبيل المثال دعم المؤسسات التي تشجع الإقراض المحابي للفقراء بغية تحسين توزيع الدخل.**

٥٧ - وبالنظر إلى أهمية توفير إمكانية الحصول على الحماية الاجتماعية أمام الجميع في خفض حدة الفقر والتفاوت، **ينبغي للحكومات أن تنظر في تطبيق حد أدنى للحماية الاجتماعية أو مد نطاق برامج الحماية الاجتماعية القائمة**. إن بوسع تلك البرامج كفالة أن يكون النمو الاقتصادي مستقبلا جامعا ومنصفا بقدر أكبر. كما ينبغي اتباع استراتيجيات وطنية تستهدف مد نطاق الضمان الاجتماعي، بما يشمل تطبيق حدود دنيا للحماية الاجتماعية على الصعيد الوطني، بغية إعمال الحق في الضمان الاجتماعي، الذي ينبغي أن يشتمل على أقل تقدير على الحد الأدنى من ضمان الحصول على الدخل، وإمكانية وصول فعلية إلى الرعاية الصحية لصالح الجميع، لا سيما الفئات الاجتماعية المحرومة.

٥٨ - وعلى الصعيد الدولي، يستلزم كل من العدالة والإنصاف في العولمة تشجيع تهيئة بيئة دولية تفضي إلى تحقيق النمو والتنمية لصالح الجميع في البلدان النامية. وينبغي دعم بناء قدرات البلدان النامية على الإفادة من الفرص المرتبطة بالعولمة، مع ضبط المخاطر وعدم الاستقرار. **وفي ضوء الأثر الذي تحدثه العولمة المدفوعة بالمصالح المالية في التفاوت، ينبغي إيلاء أولوية إلى تنظيم وإصلاح الهيكل المالي الدولي القائم**. وعلاوة على ذلك، ما زال الفشل في اختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية الموجهة نحو التنمية يشكل عائقا رئيسيا أمام إنشاء نظام تجاري عادل. **وثمة حاجة ملحة إلى اختتام جولة الدوحة بهدف تحقق فوائد تلك الجولة للبلدان النامية**.

٥٩ - إن زيادة الإنتاجية الزراعية تؤدي دورا حاسما في تحسين توزيع الدخل بالبلدان النامية. **ومن ثم، فإن استدامة الاستثمار في الزراعة، لا سيما الموجه نحو مزارعي الحيازات الصغيرة، عنصر لازم من عناصر كفالة النمو الحيوي في القطاع الزراعي**. وينبغي إتمام جهود الاستثمار المذكورة عن طريق تحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق الراسخة.

٦٠ - **كما ينبغي النظر في إدراج بند دائم في جدول أعمال الجمعية العامة بعنوان "التمكين للأفراد والبلدان بهدف خفض حدة الفقر والتفاوت"**. إذ سيكون من شأن ذلك تشجيع رسم سياسات تكميلية متسقة، وإدماج تلك السياسات في صلب أنشطة وكالات وبرامج الأمم المتحدة. **وينبغي أن تستمر مسألة خفض حدة التفاوت محل الاهتمام عبر شتى مراحل العملية الاستشارية التي تتوخى وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي ينبغي أن تتضمن النظر في وضع أدوات وآليات تستهدف تقييم ورصد الأثر الذي تحدثه السياسات الاجتماعية والاقتصادية في التفاوت**.